
" تعليم الاقتصاد واقتصاديات التعليم "

"Economy Education and Economics of Education"

إعداد

أ.د/نجوى يوسف جمال الدين

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوى

كلية الدراسات العليا للتربية - جامعة القاهرة

nagwaeldin@gmail.com

مستخلص :

تحاول الورقة الحالية تقديم بعض الأفكار التي توجه الاهتمام لرؤية مستقبلية لتعليم الاقتصاد واقتصاديات التعليم ، لذا قدمت مجموعة من المفاهيم ، وحاولت لقاء الضوء على بعض جوانب التعليم المالى كمنظومة فرعية من تعليم الاقتصاد بصفة عامة ، مع التركيز على أن تعليم الاقتصاد -على كل المستويات - تطور بعيدا من التركيز التقليدى على تقديم المحتوى لينتقل التركيز إلى مدخل الثقافة الاقتصادية ، وفى هذا الإطار لا يكفى مساعدة الطلاب على اكتساب محتوى ومعلومات اقتصادية ، ولكن يجب أن يتعلم الطلاب استخدام تلك المفاهيم لتحليل وتشخيص واتخاذ قرارات مناسبة لمشكلات العصر الحالى التى تؤثر على الفرد ، والأسرة ، والدولة، والعالم كله .

الكلمات المفتاحية: (اقتصاديات ، تعليم ، الاقتصاد) .

Abstract:

This paper aims to present some of ideas that deals with visions looking forward to the future of economy education and economics of education, so that, the list of economy concepts was introduced. However, trying to shed light on some aspects of financial education as a subset of General Economic Education, economics education -at all levels - has evolved over time away from a traditional content focus on this economic literacy approach ,i.e., it is not enough for students to acquire economic content knowledge. To be an economically literate, students must learn to use foundational economic concepts to diagnose, analyze and make sound decisions about modern-day problems that impact an individual, family, country, and the world at large.

Keywords:(economy, education, economics of education).

" تعليم الاقتصاد واقتصاديات التعليم "

مقدمة:

يتمتع عالم اليوم الحديث ببنية تركز على الاقتصاد ، وذلك حيث تؤثر الأنشطة الاقتصادية على جميع مجالات حياتنا الفردية والاجتماعية ؛فعلى سبيل المثال ، تعتبر الندرة حقيقة مهمة في حياتنا تجربنا على الاختيار باستمرار بين السلع والخدمات الاقتصادية البديلة التي تحدد جودة حياتنا، وتربط الأنشطة اليومية بالاقتصاد مثل العمالة ، والتضخم ، والاقتراض ، والكسب ، والاستهلاك ، والادخار أو الاستثمار ، ويعتمد صنع القرار في كل هذه المجالات ، وغيرها ، على وجود المعرفة الاقتصادية ومستواها.

ويؤكد البعض على أن الثقافة والمعرفة الاقتصادية مهمة لأنها تساعد على فهم العالم الاقتصادي و تفسير التنمية الاقتصادية وانعكاساتها، وتوجه الأفراد ليكونوا أكثر رشادة ومشاركة ، ومن المهم فهم ما يحيط بالسياسة الضريبية واحتمالاتها ، ولثقافة الاقتصادية آثار فردية واجتماعية ؛ فالفرد عليه أن يقوم بحل مجموعة من المشكلات الاقتصادية ، وهذه المشكلات تتراوح من النشاط التجارى البسيط إلى قرارات الاستثمار المعقدة ، و يتطلب صنع القرار في العالم الاقتصادي تقويم السبب والنتيجة والعلاقات داخل الأنشطة الاقتصادية بشكل مناسب ، ووجود نوع من الرشادة الاقتصادية يعتمد على وجود ثقافة اقتصادية . والنشاط الاقتصادي الكلى فى مجتمع من المجتمعات هو مجموع أنشطة الأفراد والمؤسسات الموجودة فى ذلك المجتمع.

وتسهم دراسة علم الاقتصاد في مساعدة الطلاب على تحقيق الفهم الجيد لكيفية توليد وتوزيع الثروة، ومساعدتهم على اكتساب المعارف والمهارات التي تؤهلهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة بصورة منطقية وأخلاقية، وفهم أثر هذه القرارات على حياتهم وحياة الآخرين، ليس فقط بغرض إدارة شئونهم بشكل أفضل، بل ليصبحوا أكثر فاعلية وإنتاجية في المجتمع، وتكون لديهم القدرة على فهم القرارات التي يتخذها الأفراد والأسر والمؤسسات والدول، والقدرة على إصدار الأحكام الرشيدة فيما يتعلق بالآثار المتوقعة لهذه القرارات على حياة الأفراد والمجتمعات. (Ahmet Ferda ,Cakmak:2015)) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: 2011: 2)

وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن مستوى المعرفة الاقتصادية يحدد قدرة الفرد على تفسير المشاكل الاقتصادية ، وتقييم الحلول البديلة الممكنة ، وحساب التكلفة والأرباح ، ومراقبة الوضع الاقتصادي الدوري . وتُعد التربية من الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة ، وذلك باعتبار أن التربية بصفة عامة ، والعملية التعليمية بخاصة تمثل إحدى القوى الفاعلة لإنتاج المعرفة ونشرها وتطويعها فى إطار التعلم مدى الحياة

والسعى نحو توجيه نظم التعليم لمساعدة الأفراد على اكتساب الاتجاهات و المعارف والمهارات والجدارات والخبرات التي تمكنهم من التكيف مع متطلبات الحياة المتغيرة وتسمح لهم بالمنافسة على المستوى العالمى. (معتر خورشيد : 2021 : 19)

ومن المعروف أن الغرض من تعليم الاقتصاد هو تنمية طريقة اقتصادية في التفكير Think economically ومن ثم مساعدة الطلاب على اكتساب القدرة على التفكير الاقتصادي ، كما أن التفكير الاقتصادي يقع كهدف أساسي في قلب الدراسات الاجتماعية : من حيث إعداد الطلاب وتهيئتهم أكاديميا ، ومهنيا ، ومدنيا، وبما يحقق المشاركة في الحياة الديمقراطية وتكوين المواطن المسئول القادر على العمل الجماعي والتوظيف الكفاء للاقتصاد وبما يؤدي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة في نهاية المطاف . (Crowley, Ryan M : 2018)

التعليم المالى كمنظومة فرعية من تعليم الاقتصاد :

وتتعدد المنظومات الفرعية التي يضمها تعليم الاقتصاد وتدرسه على مستويات متعددة ، ومن تلك المنظومات الفرعية ذات الأهمية منظومة التعليم المالى والتي يمكن النظر إليها كمجال فرعي مهم من تعليم الاقتصاد العام، وذلك لأهمية الكفايات المالية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وتعليم ريادة الأعمال يُعد أيضا مجالا مرتبطا بتعليم الاقتصاد ؛ فتعرف ريادة الأعمال في إطار فهم دورها في النشاط الاقتصادي بأنها "أي محاولة لإنشاء نشاط تجاري جديد أو إنشاء مشروع جديد ، مثل العمل الحر ، أو مؤسسة تجارية جديدة ، أو توسيع نشاط تجاري قائم ، بواسطة فرد ، أو فريق من الأفراد ، أو شركة قائمة ". ولا يمكن تحقيق النجاح في هذا المجال بدون امتلاك الثقافة و المعرفة الاقتصادية والمالية في عالم بات ينظر إلى وظيفة نظم التعليم على أنها ليست تخريج موظفين ولكن تخريج طبقة من رواد الأعمال. (Singer, Slavica: 2015: 17)

والأمثلة كثيرة ومتعددة في هذا المجال ، وسيتم إلقاء الضوء في الورقة الحالية الموجزة، بشكل أكبر، على الثقافة المالية ؛ فالثقافة المالية توفر لمعلمي الاقتصاد منصة لتعليم المعرفة والمهارات مع تطبيقات مباشرة لسيناريوهات العالم الحقيقي ، ويدخل ضمن هذا الإطار ما يتم الحديث عنه كثيرا في أيامنا الحالية ويرتبط بهذا الموضوع ، ألا وهو الشمول المالى والحماية المالية للمستهلك والتعليم المالى من أجل تحقيق الاستقرار المالى والتنمية الشاملة أصبحت حقيقة معترف بها ، ويتمثل الشمول المالى في تيسير حصول الفئات المهمشة من محدودى الدخل وسكان الريف وغيرهم من الأفراد المستبعدين من التعامل مع القطاع المالى الرسمى على مجموعة من الخدمات المالية المناسبة .والشمول المالى يجمع بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنبا إلى جنب مع ممارسات البنوك التجارية لأنه يتيح فرصا عديدة للمستبعدين من

المستهلكين من التعامل مع القطاع المالى الرسمى .ويعتبر الشمول المالى الآن جزءا من برنامج الأمم المتحدة 2030 وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإنهاء الفقر العالمى ، وتحقيق المساواة بين الجنسين ، وضمان الاستدامة البيئية .ويقوم عدد متزايد من الدول، فى الوقت الحالى ، بصياغة استراتيجيات للشمول المالى . (البنك المركزى المصرى، المعهد المصرفى المصرى: 2)

ومع الأخذ فى الاعتبار أن التمويل العالمى، ومقدمي الخدمات المالية والقرارات المالية الفردية ستزداد أهميتها أكثر فأكثر للمجتمع وأفراده ، لذا يجب إعداد طلاب المدارس – وغيرهم من الأفراد العاديين – وفقاً لذلك ، أي فيما يتعلق بمتطلبات الكفايات الحالية و المستقبلية، وتُعد الثقافة المالية والكفايات المدنية ، أجزاء من مفهوم تكاملي لتعليم الاقتصاد/ والتربية الاقتصادية ، و ويتأكد ذلك فى الوقت الحالى من خلال الانطباع السائد بأن الأزمات المالية والاقتصادية السابقة والحالية تبدو غير مفهومة على نطاق واسع بالنسبة لمعظم الناس، ويضاف إلى ذلك أنه فى سياق ديموقراطي ، يكون من الضروري البناء على مواطنين مستقلين يتمتعون بإمكانية اتخاذ قرارات عقلانية رشيدة .

وهكذا تتزايد أهمية الكفايات المالية يوماً بعد يوم وذلك لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية،وتتمثل تلك الكفايات فى القدرة على اتخاذ خيارات حقيقية بشأن الانفاق والادخار؛ تنمية مهارات التفكير فى الاحتياجات المالية ؛ معرفة كيفية وضع "الميزانية"؛ تعلم "كيفية الادخار للمستقبل"...؛الحسابات المصرفية ، والانفاق ، والنظر فى تعريفه الهاتف المحمول وكيفية الوصول إلى الاحتياجات... ؛ تعرف المخاطر والمكافآت ؛ الاستثمار والتجارة؛ والميزانية الشخصية ، والرهن العقاري؛واسعارالفائدة؛وبطاقات الائتمان، وغيرها . (Remmele, Bernd & Seeber, Günter: 2018: 92 (et.al) (Parra Moreno, 2018: 189)

وكل ما سبق يرتبط بالتنشئة الاقتصادية بشكل وثيق ، وحيث يمكن فهم التنشئة الاقتصادية Economic socialization على أنها العملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المهارات والمعرفة والاتجاهات ذات الصلة بأدوارهم فى الاقتصاد، وبالتالي بعلاقتهم بالمال، وهى تتأثر بالأسرة والمدرسة والمرحلة العمرية ، والنوع ، والطبقة الاجتماعية وغيرها من عناصر تحيط بالبيئة الاجتماعية للفرد ، وفيما يلى بعض المفاهيم والمصطلحات المالية .

بعض المفاهيم والمصطلحات المالية :

كجزء من التعليم العام، يمكن للتعليم الاقتصادي التكاملي تمكين الطلاب من عيش حياتهم بشكل فردي والمشاركة في المجتمع والمساهمة السياسية في مجتمع ديمقراطي، وفي هذا الإطار يواجهنا حشد هائل من المصطلحات المالية مثل : التعليم المالي ، التثقيف المالي ، والمعرفة المالية ، والتنشئة الاجتماعية المالية ، والسلوك المالي ، والمهارات المالية ، والرغبات المالية وغيرها مما يجب أن يكون المرين على معرفة تامة ودقيقة بها كما يلي (Tezel, Zeynep : 2015)

- التعليم المالي Financial education : هو عملية يتم تطويرها وإعلامها وتعليمها للمستهلكين والمستثمرين (أي: شخص ، أسرة ، مجتمع) حول المنتجات والمفاهيم المالية من خلال المخاطر والفرص المالية يهدف هذا التعليم إلى مساعدتهم على أن يكونوا مدركين ومطلعين على الخيارات التي يتخذونها ومساعدتهم على تحسين ثقتهم وقدرتهم على تطوير عمليات للمواضيع المالية.
- الثقافة المالية Financial literacy : معلومات للمستهلكين الماليين (أي شخص ، أسرة ، مجتمع) تزيد من وعيهم بالمخاطر والفرص ضمن المنتجات والمفاهيم المالية من أجل زيادة مستوى رفايتهم بناء على ذلك .

ويتم تعريف الثقافة المالية أيضا بأنها : مقياس درجة استيعاب الفرد للمفاهيم المالية الرئيسية وامتلاك القدرة والثقة لإدارة الشؤون المالية الشخصية من خلال اتخاذ القرارات المناسبة على المدى القصير والتخطيط المالي بعيد المدى ، مع مراعاة الأحداث الحياتية والظروف الاقتصادية المتغيرة.

- المعرفة المالية Financial knowledge : هي معرفة كيفية إدارة الأموال في الاستخدامات المختلفة ، بما في ذلك مراقبة الأمور المالية اليومية في السوق واتخاذ الخيارات الصحيحة لاحتياجات الأشخاص "المتقنين ماليًا".

- التنشئة الاجتماعية المالية: Financial socialization هي القدرة على الحصول على جميع المعلومات الفنية والتجارية والسلوكية والعاطفية ذات الصلة التي تساهم في المعرفة والمهارات المالية للفرد .مصدر التنشئة الاجتماعية المالية في معظم الحالات هو البيئة الاجتماعية المحيطة ، مثل أفراد الأسرة والآباء والأقارب والأصدقاء المقربين والمنظمات المجتمعية والهيئات المالية المهنية.

- السلوك المالي Financial behavior : هو تطبيق المعرفة المالية، وهو القدرة على فهم التأثيرات الاجمالية للقرارات المالية على ظروف الفرد (الفرد ، والأسرة ، والمجتمع ، والدولة على سبيل المثال) واتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بإدارة النقد والاحتياجات والفرص لتخطيط الميزانية.

- المهارات المالية Financial skills : هي القدرة على استخدام المعرفة والفهم المناسبين لإدارة موقف متوقع أو غير متوقع من أجل حل مشكلة مالية وتحويلها إلى فائدة وفرصة لصالح الفرد .يمكن اكتساب هذه المهارات وتعلمها من خلال التعليم المالي.
- الرفاه المالي: Financial well-being_ هو تطوير القدرة على صنع القرار للحصول على الوسائل المالية لأفضل الظروف للادخار والاستثمار واستخدام الاعتمادات والتخطيط للمستقبل .إنه يسمح للأشخاص (أي فرد ، عائلة ، مجتمع) بشكل مريح للتمتع بأسلوب حياة مرض.
- وعلى الرغم من أن التعليم المالي/ التربية المالية مهمة لكل الأفراد من جميع الأعمار، فإن تعليم الشباب في مجال التمويل هو أكثر أهمية، وذلك حيث يواجه جيل الشباب مخاطر مالية ومنتجات مالية أكثر تعقيداً من آبائهم .إلى جانب ذلك ، يتم تعريف الشباب على الخدمات المالية في سن مبكرة جداً بفضل الهواتف المحمولة ، والحسابات المصرفية، وبطاقات الائتمان .لذلك ، من المهم أن يتم تعليم الأفراد في مجال التمويل في وقت مبكر قدر الإمكان ، وتسهم المناسبات المالية العالمية بدور مهم فى التوعية المالية لكل أفراد المجتمع .

المناسبات المالية العالمية :

وتأتى المناسبات العالمية لتقوم بدور مهم فى هذا المجال مثل أسبوع المال العالمى وهو مناسبة دولية تُعقد سنوياً في الفترة من 10 إلى 17 مارس ، بدأها المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2008 لزيادة الثقافة المالية ، <https://globalmoneyweek.org/gmw-resources.html> ، ويعقد الإِسبوع المالى العالمى الخاص بالعام الحالى فى الفترة من 22 إلى 18 مارس 2021 تحت شعار "اعتنى بنفسك اعتنى بمالك " ويهدف إلى تقديم حملة توعية عالمية سنوية حول أهمية التأكد من أن الشباب ، منذ سن مبكرة ، على وعى ودراية مالية ، ويكتسبون تدريجياً المعرفة والمهارات والاتجاهات والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة وفي نهاية المطاف تحقيق النجاح والرفاه المالي financial well-being المرونة المالية، ومن المؤسسات القائدة فى مصر، التى ترعى الاسبوع العالمى المالى ، المعهد المصرفى المصرى الذى تأسس عام 1991 كذراع تدريبي للبنك المركزى المصرى ويقوم بدور مهم فى التوعية المالية. <https://www.ebi.gov.eg/?lang=ar> (<https://globalmoneyweek.org/gmw-resources.html>)

وبصفة عامة يمكن القول بأن تعليم الاقتصاد متضمنا التعليم المالي هو مفهوم يحتاج الأفراد إلى معرفته في كل خطوة وفي كل جانب من جوانب حياتهم اليومية، وعلى وجه الخصوص ، في الأسواق المالية اليوم ، فإن تطوير المنتجات والخدمات بشكل مذهل ، وزيادة ديون المستهلكين ، وانخفاض المعرفة المالية وتغير الظروف الاجتماعية والديموغرافية ، تزيد من أهمية هذا التعليم وتستلزم استمراره، لذلك ، فإن التفكير في تصميم وتطبيق استراتيجية وطنية للتعليم المالي في كل الدول ، يبدو وكأنه اقتراح وحل مناسب ومع ذلك ، سيكون من المستحيل تحديد استراتيجية واحدة تناسب كل دولة .وفي مثل هذه الظروف ، ينبغي توقع أفضل النتائج من الحلول المصممة لكل بلد على وجه التحديد من خلال تحليل أمثلة البلدان والدراسات الدولية، والاستفادة من أفضل الممارسات .

وتزداد الأهمية في ضوء ما يراه المجتمع المصري في الوقت الحالي من صدمات مرتبطة بقضية توظيف الأموال وما يتعرض له الكثير من الناس لمواقف غير حقيقية إن دلت على شئ فإنما تدل على الحاجة إلى هذا النوع من الثقافة الاقتصادية والتعليم المالي (غادة أبو طالب : 2021).

تعليم الاقتصاد وسيلة للترابط الدولي:

التربية الاقتصادية: وسيلة فعالة لإجراء اتصالات دولية يوجد اعتراف بحاجة المعلمين في مدارسنا الابتدائية والثانوية وجامعاتنا إلى توسيع عالمهم ... ستساعد البرامج والندوات التي تعكس التزامًا بالتعليم الدولي وتطوير وجهات النظر العالمية داخل وبين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس المتخصصين في بحثهم عن تلك الأبعاد ووجهات النظر الدولية التي يحتاجها الأطفال والطلاب والمعلمين لعالم اليوم والغد، وكمنظومة فرعية من التعليم ، يحمل اقتصاديات التعليم نفس المشاكل.، وتوجد حاجة إلى تعرف ما هو الصحيح حتى يمكن تكرار النموذج الناجح. (Reinke, Robert W:1996)

وفي كل الأحوال فإن تطور تعليم الاقتصاد وتطويره في الوقت الحالي يشير إلى أن هناك بعض المحتوى الاقتصادي الذي يجب أن يتعلمه الطلاب، وعلاوة على ذلك ، يجب أن يتعلم الطلاب كيفية تطبيق هذا الكم من المعرفة على المشاكل التي تواجههم ، وهذا يعني أن الطلاب يجب أن يكتسبوا القدرة على تحليل المشاكل الفريدة والجديدة ، وليس مجرد تفسير أو فهم تحليل الآخرين .ويجب أن يكون الطلاب قادرين على استخدام هذه المعرفة لاتخاذ قرارات أو أحكام منطقية .

ويعنى ما سبق أنه لا يكفي أن يكتسب الطلاب معرفة بالمحتوى .لكي يكونوا مثقفين اقتصادياً ، ولكن يجب أن يتعلموا استخدام المفاهيم الاقتصادية الأساسية (مثل مفاهيم الندرة ، والتحليل الحدى ،و المصلحة الذاتية الاقتصادية) لتشخيص واتخاذ قرارات سليمة بشأن مشاكل العصر الحديث التي تؤثر على الفرد ، والدولة ، والعالم ، على سبيل المثال ، مشكلات ارتفاع تكلفة التعليم بالجامعة ،و اللامساواة في الثروة ، والاختلالات التجارية ، وغيرها ..

ان الاعتراف بالاقتصاد كعلم اجتماعي ، يشجع معلمي الاقتصاد على سد الفجوة بين تدريس المفاهيم الاقتصادية وتطبيق هذه المفاهيم في حياة الطلاب ، مع التأكيد على أن الطبيعة "الاجتماعية" في العلوم الاجتماعية. تسمح بـ:

أولاً ، إتاحة تضمين النماذج الأصلية لبرامج الثقافة المالية والتعليم الريادي روابط سهلة بين الثقافة الاقتصادية وتطوير المعرفة الاقتصادية العملية.

ثانياً ، تشجع نماذج المواطنة الاقتصادية المتميزة والموجهة نحو العدالة الطلاب على الانخراط في التحليل الاقتصادي المعياري. (<https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1200080.pdf>)

وهكذا يمكن أن يساعد تعليم الاقتصاد وتدريبه في كل مراحل التعليم ، وأيضا نشر الثقافة الاقتصادية للجميع في إطار فلسفة التعلم مدى الحياة ، على التهيئة الأكاديمية ، والمهنية ، وأيضا المدنية ، وبكلمات أخرى تحقيق المواطنة الاقتصادية ، ومع ذلك ، فإن هذا لا يغني عن الحاجة إلى البحوث والدراسات الاقتصادية العليا والمتخصصة ، وهذا ينقلنا إلى اقتصاديات التعليم ؛ اقتصاديات التعليم كمجال ، واقتصاديات التعليم كقرار يتم تدريسه على مستوى الدراسات العليا بالكلية الجامعية .

اقتصاديات التعليم:

بدأ اقتصاديات التعليم كمجال في أوائل الستينيات من القرن العشرين وأظهر نموًا ملحوظًا خلال العقود التالية ، و يواجه غير الاقتصاديين صعوبة في فهم الاهتمام الذي ركز عليه الاقتصاديون ، منذ السبعينيات والثمانينيات ، وربما يعتقد معظم غير الاقتصاديين أن المدارس مهمتها أن تعلم مهارات وظيفية منتجة ، وأن الطلاب يكتسبون مهارات منتجة من خلال المدارس ، وأن المدارس تعمل على تشجيع التنشئة الاجتماعية لأصحاب العمل ، وهذا يؤدي إلى المبالغة في تقدير مؤهلاتهم التعليمية بما يتجاوز مهاراتهم. والعلاقة الحقيقية بالانتاجية ، وما يترتب على ذلك من نتائج .

(Munich, Daniel, Sotiropoulos & George, 2018) (Steven, 1991)

ولسوء الحظ ، فإن وجهة النظر المنطقية هذه مدمرة للغاية لمنطق الاقتصاد الكلاسيكي الجديد بحيث لا يمكن استيعابها . حتى وإن كانت بعض قيمة التعليم في السوق لا علاقة لها بما تنتجه المدارس ، فإن معدلات عائد الاقتصاديين هي مقاييس ضعيفة للقيمة الاجتماعية للتعليم. ، والأسوأ من ذلك ، إذا بالغ أصحاب العمل في تقدير التعليم ، فإن الأسواق لا تعمل بشكل جيد ، وبالتالي فإن القطاع الخاص نفسه غير فعال اقتصاديًا ، وتشير بعض الأدبيات الاقتصادية السائدة بالمثل إلى أن المعلومات غير الكاملة من أي نوع (المعلومات الضعيفة حول جودة العمالة هي حالة واحدة فقط) يمكن أن تسفر عن قطاع خاص غير فعال . مع وجود مثل هذه التحديات الأساسية لمجالهم بأكمله ، فليس من المستغرب أن الاقتصاديين لم يحرزوا أي تقدم معها.

دراسة كفاءة المشروع التعليمي وتصحيح مسارها ، لقد فعل الاقتصاديون ذلك بشكل أساسي من خلال النظر في العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وبين التعليم والأجور ، والتعليم والانتاجية ، وقياس المكاسب الناتجة عن التعليم ، وما يعنيه ذلك من أنه مقياس لتأثير التعليم على الانتاجية الحدية للفرد .

الأرباح ليست سوى مقياس للانتاجية الحدية إذا لم يكن الفحص مشكلة ؛ إذا كانت جداول الرواتب الحكومية لا تشوه تلك الموجودة في القطاع الخاص ؛ إذا لم يكن هناك حد أدنى للأجور ؛ إذا لم يكن لدى الاحتكارات واحتكارات القلة والنقابات قوة اقتصادية ؛ إذا كان النوع أو العرق أو الطبقة أو أي تمييز آخر مشابه غير موجود ؛ إذا كانت مقاييس الأرباح تتضمن القيمة النقدية للمنافع غير الملموسة للوظيفة ؛ وغيرها .. ، وما يواجه ذلك من مشكلات وهل تعكس الأجور والأسعار الانتاجية بدقة - ندرك أن فكرة الفوائد الاجتماعية الكامنة وراء الكفاءة تعني أكثر من الأرباح / الانتاجية.

حاول البعض التمييز بين "وجهة نظر اقتصادية بحتة" ، أو "تفسير اقتصادي أكثر دقة" للمنافع، لكنهم أدركوا أن فكرة الاقتصاد عن الكفاءة تشمل جميع الفوائد التي تعود على الفرد والجماعات والمجتمع.

ان المزايا الاقتصادية للتعليم يمكن صياغتها غالبًا كجزء من قائمة تتضمن: مجموعة مشتركة من القيم ، والمعرفة ، وعموميات اللغة ، ومهارات مشروع العمل الحديث ، وتطوير المواهب العلمية والثقافية الكامنة. ،، يضيف البعض "التسامح والمرونة" ، و"تهج عقلائي لمعالجة المشاكل" ، وتحسين الصحة ووقت الفراغ، و تشمل "الرضا الحالى" للطلاب ، و "إدارة المنزل" بصورة أفضل ، والقدرة على اختيار الزوج /

الزوجة المناسب/ المناسبة ، وديمقراطية سياسية أكثر فاعلية ، واقتصادات أكثر قابلية للتكيف ، وجريمة أقل ، وحاجة أقل لشبكة أمان اجتماعي ، وأسواق رأس مال أفضل ، وغيرها.

على مستوى الاقتصاد الكلي Macroeconomic level ، يمكن للتعليم أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال زيادة الانتاجية الاجمالية من خلال رأس المال البشري المتراكم ، ومن خلال المساعدة على توليد ونشر الابتكارات التي تحقق التقدم التكنولوجي ، و إلى جانب الفوائد الاقتصادية بالمعنى الضيق ، يقدم التعليم أيضاً مزايا غير إنتاجية مثل زيادة الرضا عن العمل ، وتحسين القرارات الصحية ، وتقليل الجريمة ، وتحسين المواطنة ، وتحسين الأبوة والأمومة(الوالدية) أى أن له تأثير إيجابي بين الأجيال ، وغيرها مما يعرف بالتأثيرات الخارجية Externalities للتعليم .، توسيع مفهوم العائد من التعليم ليشمل العوائد غير المادية non-pecuniary outcomes .

مثل هذه القوائم تُظهر أن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ، من الناحية النظرية ، يضع معنى واسعاً جداً للكفاءة. في الممارسة العملية ، يدرك الجميع أن قياس تأثير التعليم على هذه الفوائد صعب في أحسن الأحوال ، وعادة ما يكون من المستحيل القيام به من الناحية النقدية التي من شأنها أن تسمح بدمجها في مقياس معدل عائد إجمالي واحد للكفاءة .كان الشق العام هو أن الأرباح ، "تقدير خام وجزئي" للمنافع الاجتماعية للتعليم.

وتستخدم تحليل الكلفة- المنفعة كموجه لتخصيص الموارد Cost-benefit analysis ، لأن تحليل التكلفة والعائد لم ينجح في قياس جميع الفوائد غير المباشرة للتعليم ، أو أنواع أخرى من الاستثمار الاجتماعي ، بحيث لا يمكن تحديد الأمثلية.

إن التدابير المستخدمة لتقييم التكاليف والفوائد الاجتماعية بالكاد يمكن تبريرها. وإلى جانب الفحص الغرلة ، إذا كانت هناك "عيوب" أخرى في السوق من أجل "تشويه" الأجور والأسعار التي تدخل في حسابات التكلفة والعائد ، وإذا كانت الكفاءة تعني أن تدابير المنافع يجب أن تتضمن أكثر بكثير من الأرباح والمكاسب ، فلا يوجد سبب للاعتقاد بأن المعدل الفعلي من تقديرات العائد لها أي أهمية أو مغزى اجتماعي.

ومما سبق يتضح أنه لا بد لدارس اقتصاديات التعليم من فهم النظرية الاقتصادية ، ومن الخطأ القول بأن "النظرية" أصبحت أيديولوجية بدلاً من مجموعة من فرضيات العمل المستخدمة لفهم سلوك الاقتصاد الموجود في العالم الحقيقي ، وأن يعرف أيضاً أنه يوجد صدمات وصراع للنماذج الاسترشادية

Clash Paradigm فى هذا المجال .فهناك من يدافع عن التفسير العقلانى للتطور ، بينما الآخر يدافع عن التفسير الاجتماعى وهكذا .

وحتى يكون لدى طالب الدراسات العليا قدرة على الفحص والنقد والوعى بكل جوانب القضية ، فعلى سبيل المثال عند طرح سؤال على طلاب برنامج الدكتوراه من الدارسين لمقرر اقتصاديات التعليم ، يتضمن أيهما المسئول عن بطالة المتعلمين أهو التعليم- المدرسة- أم سوق العمل؟ كثيرا ما يكون الرد السريع نظام التعليم ، وحتى من يقولون بأن المسئولية تقع على النظامين لا يعرفون تبرير إجابتهم ، ولا يصل تفكيرهم إلى أن القضية هى قضية عرض وطلب وأن النظام التعليمى مسئول عن جانب العرض فى حين أن سوق العمل هو المسئول عن جانب الطلب ومن ثم الاستثمارات الموجودة فى سوق العمل ونوعية الأعمال/الوظائف هى التى تحدد الطلب على الخريجين ، والمدارس لها أهداف متعددة بجوار التهيئة لسوق العمل ولا تستطيع أن تضحي بأهدافها الأخرى لتحقيق هدف واحد فقط أى الاستجابة لسوق العمل ، بل إن المدارس إذا قامت بما يجب أن تقوم به من حيث تحقيق جودة إعداد الخريجين فإنها تكون بذلك قد قامت بدور مهم غير مباشر لسوق العمل ، وهناك نظم للتدريب وإعادة التدريب التى تساعدهم على التكيف مع متطلبات السوق المتغير فى إطار فلسفة التعلم مدى الحياة . (نجوى يوسف جمال الدين: 2016: 64)

وإن كانت هناك تطورات فى المجال - فكما نرى - فإنها تميل إلى الاهتمام بالجوانب الاجتماعية وأكثر من ذلك إلى الأثار الخارجية وليس مجرد الإتساق الداخلى للأمور كما يبدو واضحا فى ظهور التنمية المستدامة التى تستند إلى ثلاثة أركان أساسية : اقتصادية واجتماعية وبيئية . (نجوى يوسف جمال الدين: 2014)

و يوجد اعتراف بين المتخصصين بأن هناك حاجة لاقتصاديات تعليم جديدة تجمع بين آراء النقاد الراديكاليين والمؤسسين لتحدي النسخة القديمة وتطوير رؤية الاقتصاد الكلاسيكى الجديد Neoclassical economics.

ويؤكد ذلك التوجه الحالى نحو اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة ؛ فقد غدت المعرفة أهم عامل يقرر مستوى المعيشة ، أكثر من الأرض ، وأكثر من الآلة ، وأكثر من العمل ، والاقتصادات التى هى أكثر تطورا اليوم من الناحية التكنولوجية هى اقتصادات تستند إلى المعرفة ، وهى إذ تولد ثروة جديدة ، من مبتكراتها ، تنشئ الملايين من فرص العمل المرتبطة بالمعرفة فى طائفة عريضة من التخصصات التى تظهر بين

عشية وضحاها مثل : مهندسي المعرفة ، ومديري المعرفة ، ومنسقى المعرفة ، وهو ما يتطلب توسيع قاعدة المعرفة من خلال الاستثمار فى التعليم ولا تكتفى بالحصول على المعرفة ونشرها ولكن انتاج المعرفة .
(World Bank,1998:16)

الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذى يكون للتطور المعرفى والابداع العلمى الوزن الأكبر فى نموه ، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علميا ومعرفيا كى تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة ، معتمدا على المعرفة التى يمتلكها العنصر البشرى كمورد استثمارى ، وكسلعة استراتيجية ، وكخدمة ، وكصدر للدخل القومى ، يتزامن الاقتصاد الجديد /اقتصاد المعرفة مع الرأسمالية وحرية الأسواق ، وفى هذا السياق ينتقل التأكيد فى قوانين الاقتصاد وعملياته ومعادلاته المعروفة المرتبطة بقضايا الانتاج والتوزيع والاستهلاك، من الانتاج إلى الاستهلاك حتى أنه يمكن تسميته بـ " باقتصاد الاستهلاك .

فى الاقتصاد الجديد يتزايد دور المعرفة كمكون لرأس المال ، وتتغير أصول الشركات من أصول مادية إلى أصول معرفية ، وتتغير أنواع المهارات المطلوبة لإنجاز الأعمال ، وتصبح المؤسسات القادرة على التعلم أسرع من غيرها هى تلك القادرة على التنافسية أكثر من غيرها، وفى اقتصاد المعرفة إذا كانت ثروة الأمم تكمن فى أفرادها من المتعلمين فإن أنواع التعليم ومستوياته هو توزيع لهذه الثروة بين هؤلاء الأفراد ،

ومن هنا يجب الاهتمام بالتعليم للجميع، ومن مرحلة الطفولة المبكرة حتى تعليم الكبار والتعلم المستمر مدى الحياة ، ومن هنا أيضا تحتل اقتصاديات التعليم منزلة متميزة فى مجال الاقتصاد وفى مجال التربية . (منظمة الأيسكو والبنك الدولى : 2009)

وفى سياق الاهتمام بتدريس مفاهيم اقتصاد المعرفة لجميع المراحل التعليمية و التطوير المستمر للبرامج الجامعية توصى الأدبيات بالاهتمام بتدريس مفاهيم اقتصاد المعرفة ، ودعم الابداع والابتكار، ودعم وتشجيع التحول لمجتمعات المعرفة ، و المساهمة فى تحقيق مؤشرات رؤية مصر 2030 للتحول نحو مجتمعات المعرفة . (منال محمود خيرى: 2021) (Burgess, Simon: 2016: 71)

وإذا أضفنا إلى ما سبق التوجهات العالمية الحديثة نحو التنمية المستدامة ، والاقتصاد الأخضر ، هنا يظهر الاقتصاد البيئى والاقتصاد الأخضر كمجال جديد نحتاج إلى توعية المجتمع به ، وبخصائص الاقتصادات فى القرن الحادى والعشرين ، والاقتصاد الرقوى الذى هو أوسع بكثير من مجرد الاقتصادات

التي تجرى عبر الإنترنت، ولكن الاقتصاد الرقمي يمثل انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات (الأجهزة، البرامج والتطبيقات والاتصالات السلكية واللاسلكية من بُعد) في جميع جوانب الاقتصاد، وحيث تمكن تكنولوجيا المعلومات من إنشاء مجموعة من الأدوات لابتكار، ومعالجة، وتنظيم ونقل وتخزين والعمل على المعلومات في شكل رقمي بطرق جديدة ومن خلال أشكال تنظيمية جديدة، واقتصاد التعلم.

وباختصار توجد حاجة ملحة في الأونة الراهنة إلى تنوير المجتمع ودعم التنوير والتثقيف الاقتصادي للجميع وعلى كل المستويات سواء في الثقافة المالية والتنشئة الاقتصادية، واقتصاد المعرفة، والاقتصاد البيئي، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق (الاقتصاد البحري - وإدارة الموارد المائية) وعلاقة كل ذلك بأهداف التنمية المستدامة العالمية، ورؤية مصر 2030 - حتى لو تطلب ذلك انشاء مراكز للتعلم مدى الحياة بالجامعات كما فعلت بعض الدول الأخرى، وذلك مع الأخذ في الاعتبار تطور تعليم الاقتصاد الذي حدث بمرور الوقت وانتقل بعيداً من التركيز التقليدي على المحتوى نحو نهج الثقافة الاقتصادية وتنمية التفكير الاقتصادي.

ومن كل ما سبق يتضح أن تعليم الاقتصاد يمس كل فرد ومن المهم التفكير في تطوير تدريس الاقتصاد وتعليمه على كل المستويات وبالتحديد فيما يلي :

- إدماج الثقافة الاقتصادية، والتفكير الاقتصادي في مناهج ومقررات التعليم قبل الجامعي.
- الاهتمام بإعداد معلم متخصص لتدريس الاقتصاد في مراحل التعليم قبل الجامعي في كليات التربية بدلا من الاستعانة بمعلمي المقررات الأخرى.
- إدماج الثقافة الاقتصادية في برامج تعليم الكبار.
- الاهتمام بأن يعي الدارس في كل المراحل والمستويات التعليمية مفهوم عوامل الإنتاج، وأهميتها في النشاط الاقتصادي، ودور المعرفة كعامل من عوامل الإنتاج، ومن ثم التعليم، في تشكيل اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة.
- إجراء الدراسات والبحوث حول الفوائد غير المالية للتعليم.
- اقتصاديات العمل من بُعد، واقتصاديات التعليم من بُعد والهجين وأنماط التعليم غير التقليدية.
- الفهم الأفضل للمهارات غير المعرفية cognitive skills ونظام قياسها. وكيف تنمو داخل المدرسة وخارجها.
- تحقيق التواصل بالجامعات والكليات المتخصصة.

-
- وتفعيل دور الجمعية المصرية لتدريس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .
 - الاهتمام باقتصاديات التعليم ضمن مهام الإدارة المركزية للتخطيط التربوي والمعلومات بالهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم، والتي تضع من بين أهدافها العامة إعداد وتنفيذ دراسات وبحوث اقتصاديات التعليم ومحاولة تحويل نتائجها لمشروعات، ورصد مؤشرات اقتصاديات التعليم (التكلفة - العائد - التمويل)، وما إلى ذلك .
 - تطوير تدريس مقرر اقتصاديات التعليم- على مستوى الدراسات العليا - من خلال فريق متكامل على مستوى الكليات المتخصصة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وكليات التربية ، وأقسام الاقتصاد بالكليات الأخرى) .، وعلى مستوى كل الدول العربية نظرا لوجود اختلافات كبيرة بين الدول فى هذا الشأن ، وأيضا توجه نحو اقتصاد المعرفة ومتطلباته ، وكفاياته المفترض إن يكتسبها كل من خريجى الدرجة الجامعة الأولى و الدراسات العليا .

"المراجع العربية والأجنبية"

- البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري : الشمول المالي ، مفاهيم مالية ، العدد السابع والعشرون ، ص ص 1-2،
<https://publications.ebi.gov.eg/editions/financialinfo/A/PE27A/index.html>
- غادة أبو طالب: طلب مناقشة عامة بشأن زيادة توغل شركات توظيف الأموال بعيدا عن القانون والأجهزة الرقابية، /gate.ahram.org.eg، صحيفة الأهرام ، الثلاثاء 2 فبراير 2021
- الكتب الدراسية الإلكترونية /https://elearning1.moe.gov.eg
- معتر خورشيد : منظومة التعليم العالي العربية ومواءمتها لاحتياجات أسواق العمل بالألفية الثالثة – ورقة منهجية ، مقدمة إلى ندوة إصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل في الدول العربية ، الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي 5 نوفمبر 2021 .
- منال محمود خيرى :”مقرر إلكتروني مقترح في اقتصاد المعرفة لطلاب المرحلة الجامعية في ضوء متطلبات عصر التحول الرقمي ”،المؤتمر الدولي السادس بعنوان مقومات تطبيق منظومة التعليم الرقمي، وآليات تنفيذه، تحديات الحاضر، واستشراف المستقبل،أكاديمية رواد التميز ، القاهرة ، 2021م/1442هـ
- منظمة الأيسسكو والبنك الدولي: إعلان تونس حول بناء اقتصاديات المعرفة ، تونس ، 3، ديسمبر 2009.
- نجوى يوسف جمال الدين : فى اقتصاديات التعليم ، دار الوطن للنشر والتوزيع ، 2016، ص ص 64- 65
- نجوى يوسف جمال الدين : محاضرات فى التربية والتنمية المستدامة ، دار الوطن للنشر والتوزيع ، 2014
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: وثيقة المستويات المعيارية لمحتوى مادة الاقتصاد للتعليم قبل الجامعي،رئيس مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، إصدار 2011.
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى :الاحصاء والاقتصاد ،كتاب الطالب ، الصف الثالث الثانوى ،الإدارة المركزية لشئون الكتب ، جمهورية مصر العربية، 2019-2020،
https://elearning1.moe.gov.eg/sec/semester1/Grade3/pdf/Economics_Statisti

- Burgess, Simon: Human Capital and Education The State of the Art in the Economics of Education , IZA DP No. 9885, April 2016,p.71 , <http://ftp.iza.org/dp9885.pdf>
- Cakmak ,Ahmet Ferda: A Study on Economic Literacy Levels of Primary Prospective Teachers, **International Journal of Early Childhood Learning** ,2015, www.commongroundpublishing.com
- Crowley, M., Ryan and Kathy Swan: What Kind of Economic Citizen? Op.Cit, <https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1200080.pdf>
- Crowley, Ryan M. * and Swan, Kathy:What Kind of Economic Citizen?: An Analysis of Civic Outcomes in U.S. Economics Curriculum and Instruction Materials, **Educ. Sci.** 2018, 8, 95, <https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1200080.pdf>
- GMW2021 Theme! Take care of yourself, take care of your "money",<https://globalmoneyweek.org/gmw-resources.html>
- Integrative Economic Education to Combine Citizenship Education and Financial Literacy, **Citizenship, Social and Economic Education**, Volume 11 Number 3 2012, pp. 189- 201.<http://dx.doi.org/10.2304/csee.2012.11.3.189>,
- Munich, Daniel and Sotiropoulos, George: European Expert Network on Economics of Education (EENEE), :EENEE POLICY BRIEF 3/2018, www.eenee.de/eeneeHome/EENEE/Policy-Briefs.html
- Parra Moreno, Ciro, et.al: "An Approach to the Economic Socialization of University Students: The Origin, Uses and Meaning of Money " , **International Education Studies**; Vol. 11, No. 7;pp. 92 - 105 2018,<https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1184120.pdf>
- Reinke, Robert W.: Economic Education: An Effective Vehicle for Making International Connections, **Children's Social and Economic Education**, Vol 1, Issue 3, 1996 , <https://doi.org/10.2304/csee.1996.1.3.223>
- Remmele, Bernd & Seeber, Günter :Singer, Slavica: Global Entrepreneurship Monitor 2014 Global report © 2015 by Slavica Singer, José Ernesto Amorós, Daniel Moska Arreola and Global Entrepreneurship Research Association (GERA).p. 17
- Steven J. Klees:The Economics of Education: Is That All There Is?, **Comparative Education Review**, Vol. 35,No.4, November 1991,pp.721-743, on behalf of the

University of Chicago Press Comparative and International Education Society,
<http://www.jstor.org/stable/1188113>, Accessed: 18-12-2015 14:55 UTC

- Tezel, **Zeynep** :**Financial Education for Children and Youth** , 2015,
https://www.researchgate.net/publication/297767408_Financial_Education_for_Children_and_Youth
- World Bank: **World Development Report 1998/1999 : Knowledge for Development**, New York: Oxford University Press, World Bank., 1998.pp. 16 - 17 ,<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/5981> License: CC BY